

## أبنية الفعل في علم الصرف Verb structures in the morphology

سليمان أولاليكن يوسف إيان  
جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية  
olalekaniyan@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/03/19

تاريخ الاستلام: 2024/01/27

### ملخص:

يقرّ الباحث هذه الدراسة على أن الزمن وارد في بينة الكلام العربيّ -ولا مجال لإنكار ذلك- سواء أكان في الجانب الصرفيّ أم في الجانب النحويّ، غير أن الأوضح في إبراز الزمن هو الجانب الصرفي، وذلك لما لتقسيم الفعل العربي إلى أزمنة ثلاثة: ماض، حضور، مستقبل، وأشارت الدراسة أن النحاة القدماء لم يقسموا الزمن إلى زمن نحوي وزمن صرفي غير أنهم لمحاو إلى زمن مفاده الصيغة مضافا إليها الأدوات أو الظروف أو الأفعال المساعدة أو قرائن الحال والمقال، وزمن مفاده الصيغة الصرفية، وعليه حاولت الدراسة على الفرق بين زمنيّ الصرفي والنحوي. ومرّد مفهوم الزمن فهما قائم على صيغة الفعل الصرفية، والصيغة المركّبة مع سياق الجملة. ثم عرضت الدراسة نقد المستشرقين والقدماء في عدم شمولية زمن الكلام العربيّ، واختلاط بعض الباحثين المعاصرين في الرّد، وكيف تم الرّد عليهم جميعا من قبل بعض المثقّفين المعاصرين مع توضيح شمولية الزمن واستيعابها للكلام العربي، وكيفية استخدام الفعل العربي بجميع أشكاله الملائمة لكل زمن، ثم اختتمت الدراسة بالحديث عن صيغ أبنية الأفعال الواردة في ديوان ذي الرمة ودلالاتها.

الكلمات المفتاحية: الفعل.. الزمن.. النحو.. الصرف.

## Abstract

Acknowledges this study that time is present in the evidence of Arabic speech - and there is no room for denying this - whether it is in the morphological aspect or in the grammatical aspect. However, the clearest thing in highlighting time is the morphological aspect, due to the division of the Arabic verb into three tenses: past, Presence, future. The study indicated that the ancient grammarians did not divide time into grammatical time and morphological time. However, they alluded to a time meaning the formula, in addition to articles, adverbs, auxiliary verbs, or adverbial and article clues, and a time meaning the morphological form. Accordingly, the study attempted to examine the difference between the two morphological tenses. And grammar. The concept of time in both of them is based on the morphological form of the verb, and the compound form with the context of the sentence. Then the study presented the criticism of the orientalist and the ancients regarding the lack of comprehensiveness of the tense of Arabic speech, and the confusion of some contemporary researchers in the response, and how they were all responded to by some contemporary intellectuals, while clarifying the comprehensiveness of the tense and its assimilation of Arabic speech, and how to use the Arabic verb in all its forms appropriate to each tense, and then it concluded. The study discusses the structural forms of the verbs mentioned in Diwan Dhul-Rummah and their meanings.

**Keywords:** Verb.. Time.. Grammar.. Morphology.

## المقدمة

الحديث عن أبنية الفعل في علم الصرف هو حديث عما تمتاز به بنية الفعل على حسب ما توقف عنده الصرفيون وأعطوا له صورا متعددة هي واردة على سبيل الاستعمال في كثير مما نطق به العرب، شعرا ونثرا. والحقيقة أن هذا الزخم المعرفي الكائن في النظام اللغوي العربي من جهة أبنية الأفعال ليس من السهل أن تتناوله هذه الدراسة جملة وتفصيلا، ولكن حسبنا أننا سنقتفي أبنية فعلية نراها تخدم المقصود، وإن كنا قد أفردنا بعض

الوقفات في شأن ما له علاقة بالزمن على ضربيه: الصرفي والنحوي لننتقل فيما بعد إلى صور أبنية الأفعال في ديوان ذي الرمة.

### المبحث الأول: الزمن في أبنية الكلام

إنَّ شأن الزمن في أبنية الكلام ليس وليد العصر، وإنما هو موضوع ورد فيه كلام طويل من العلماء المتقدمين، وتحديدًا منذ أن وصل إلينا أقدم كتاب في النحو<sup>1</sup>، إلا أنَّ الملاحظ في كتب النحاة القدماء أنها لم تخصص بابًا لموضوع الزمن، ولعل السبب في ذلك أن الزمن لم يكن ظاهرة نحوية واضحة، لكن وُجدت إشاراتهم إلى الحديث عن الزمن متفرقة في أبواب كثيرة؛ فتجد مباحث الزمن موزعة على الأفعال والمشتقات والنواسخ وظروف الزمن... وإذا تأملنا إلى حدِّ الفعل مثلاً، نجد أنه لا ينفك عن محتواه الزمنيّ، فقد عبّر سيبويه عن حدّه، قائلاً: "وأما الفعل فأمثله أُخِذْتُ من لفظ أحداث الأسماء، وُبَيِّت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَّتْ وَحَمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلْ وَيَذْهَبْ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أُخْبِرْتَ<sup>2</sup>"، ويتبيّن من هذا الحدّ أن الأزمنة ثلاثة، كما يتضح منه أن سيبويه يذكر الأزمنة الثلاثة ويقصد بها الوقت المطلق، سواء الماضي، المستخرج من قوله: (لما مضى) أم المستقبل، المستخرج من قوله: (لما يكون ولم يقع) أم الحاضر، المستخرج من قوله: (ما هو كائن لم ينقطع)، ويستفاد منه أيضاً أن كلاً من هذه الأزمنة يكون بصيغة صرفية معيّنة (فَعَلَ، يَفْعَلُ، إِفْعَلُ).

ويقول الزجاجي (ت337) في حدِّ الفعل: "الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك، والحدث المصدر.

فكل شيء دلّ على ما ذكرناه معا فهو فعل. فإن دل على حدث وحده فهو مصدر، نحو: الضرب والحمد والقتل. وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان<sup>3</sup>.

ويتضح من هذا الحدّ تقسيم ثنائي للفعل (الماضي والمستقبل)، ووافق بذلك سيبويه من إسناد الزمن للصيغة، وخالفه مرة أخرى حيث إنه لا يسند للصيغة الأمر محتوي زمنيا.

ويقول ابن جني: "باب الأفعال، وهي ثلاثة أضرب تنقسم بأقسام الزمان، ماض وحاضر ومستقبل"<sup>4</sup>. وهو بهذا الحد موافق على رأي سيبويه في حدّه الجامع لأقسام الفعل الثلاثة.

وعلى هذا المسلك سار جلّ العلماء القدامى في استنباط الأزمان من الفعل، فلا نجدهم مخالفين مبدأ سيبويه في الحدّ الذي وضعه. فالماضي، والحال، والاستقبال هي معيار الزمان

في أبنية الكلام. لكن للباحثين المعاصرين وجهة النظر الأخرى؛ إذ قاموا بنقد الآراء الواردة في هذا الشأن من قِبَل المستشرقين والنحاة القدماء، وسيأتي ذكر هذه الآراء لاحقا.

وتجدر الإشارة هنا -من خلال حدود النحاة للفعل- إلى أنه لا يوجد أيّ اختلاف بينهم في دلالة فعلي الماضي والمضارع الزمنية، لكنهم اختلفوا في دلالة زمن فعل الأمر، حيث ذهب

البصريون إلى دلالة زمن فعل الأمر كما هو واضح في تعريف سيبويه للفعل، وذهب الكوفيون إلى العكس، وذلك ظاهر في تعريف الفعل عند الزجاجي.

وهكذا انقسم المحدثون إثر القدماء في هذه المسألة إلى رأيين، إذ تمسك بعضهم برأي البصريين فيها. ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان، وينجلي ذلك في قوله: "وحيث نظر النحاة

العرب في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من

أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق<sup>5</sup> .

وممن خالف هذا الرأي من المحدثين هو الدكتور المخزومي، ويظهر ذلك في قوله: " وبناء (أفعلن) خلواً من هاتين الميزتين، فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه. أما كونه خلواً من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة له على شيء من هذا. إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل فحسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل. أما كونه خلواً من الإسناد، فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعلن) المقدّر بـ"أنت" كما يزعمون، بل هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده<sup>6</sup> .

وإذا عدنا إلى الحد الذي وضعه سيبويه ومن بعده للفعل، نلاحظ أنه ذكر فيه الزمان لكن قصد به الوقت المطلق، وعليه جاء في كتاب "اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية" الحديث عن هذه المسألة أي التطابق بين الزمان والوقت مع ذكر حجج بعض العلماء فيها، ونصّه: " تعرّض اللغويين العرب لكلمات (زمن- زمان- وقت) ليس من منطلق أنها مصطلحات لغوية ذات مفهوم وما صدق محددتين، ولكن على أساس أنها مفردات لغوية تخضع في التحليل لمقاييسهم العامة في تصنيف الألفاظ. وقد تسببت فكرة الترادف اللغوي في خلق مطابقة بين معاني الألفاظ فجمعوا في الدلالة بين الوقت والزمن والزمان، ولا فارق بين الدوال في الدلالة على الوقت، يقول ابن منظور: الزمن والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره"، وينقل عن ابن سيده أن الزمن والزمان هما العصر، فلا فارق بين مدلول الزمن والزمان

والعصر والوقت، إلا أننا لا نجد موافقة من أصحاب الفروق اللغوية على هذا التطابق، وينقل لنا ابن منظور قدرا من وجهة نظرهم في مادة (زم ن)، حيث يقول: وقال شمر: الدهر والزمان واحد، قال أبو الهيثم:- أخطأ شمر، الزمان الرطب والفاكهة وزمان الحرّ والبرد، قال: ويكون الزمان شهرين إلى ستة أشهر، وقال: الدهر لا ينقطع، قال أبو منظور: الدهر عند العرب يقع على وقت الزمان من الأزمنة وعلى مدة الدنيا كلها، قال: وسمعت غير واحد من العرب، يقول: أقمنا بموضع كذا وعلى ماء كذا دهرا.... والزمان يقع على الفصل من فصول السنة وعلى مدة ولاية الرجل وما أشبهه...." ثم أضاف المؤلف قائلا: إن المستعرض لأرائهم ليكاد يقطع بأن المصطلح لم يك واضحا لديهم أو على الأقل لم يك هدفا لهم إلا على مستوى الناحية المعجمية<sup>7</sup>.

والذي يستفاد من هذا النص المنقول، هو أن هذه المصطلحات متقاربة، أو يقال: إن معانيها واحدة ودلالاتها داخل السياق مختلفة، هذا كما ظنّه الباحث.

وفي كتاب "الزمن واللغة" الحديث عن أنواع الزمان ووجهات نظر العلماء المعاصرين فيها، ونصّه: "حاول كثير من الباحثين المعاصرين وخاصة العرب...، أن يفرقوا بين ثلاثة أنواع زمنية: الزمن الفلسفي المنطقي، والزمن التقويمي الفلكي، والزمن اللغوي. يقول الدكتور مهدي المخزومي: لم ينجحوا-النحاة القدماء- في تصور أن الزمن النحوي ليس كالزمن الفلسفي. ويقول الدكتور تمام حسان: ينبغي أن نفرق بين الزمن النحوي والزمان، فكأن ذلك كان مقدمة لتحديد مفهوم الزمن اللغوي. يعرف الدكتور المخزومي مفهوم الزمن اللغوي بأنه: " صيغ تدل على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة، ترتبط كليا بالعلاقات الزمنية عند المتكلم"<sup>8</sup>.

إن المدقق في التعريف السابق يجد أن الدكتور المخزومي لم يحدد مفهوم الزمن اللغوي بل حدد أدواته أو وسائله. أما محاولة التفريق بين مفهوم الزمن ووسائله فنجدها واضحة في تعريف الدكتور تمام حسان الذي لم يكتف بذلك، بل فرّق في الزمن اللغوي بين مفهومين: مفهوم الزمن الصرفي ومفهوم الزمن النحوي، إن مفهوم الزمن الصرفي عنده هو وظيفة الصيغة (الفعلية) المفردة. أما مفهوم الزمن النحوي عنده، فهو "وظيفة في السياق، يؤدّيها الفعل أو الصفة..."<sup>9</sup>.

يستفاد من هذا المنقول أن هؤلاء الباحثين حاولوا على إبراز الاختلاف الدقيق الذي يكمن في معنى الزمن، وأدّى بهم الأمر إلى إيجاد الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، والذي سيأتي التفصيل عنهما في المبحث اللاحق.

فالزمن في اللغة، مفهوم نحويّ، وله لفظ ذو مظهر صرفيّ؛ إذ يدل الفعل على زمنه بصيغته الصرفية، ولا يفهم المعنى الزمني الدقيق إلا من خلال سياق التركيب. إذًا، دلالة الزمن في أبنية الكلام وسياقه تتألف من تداخل الصيغ، فتجد الصيغة الدالة على الماضي تدلّ على الاستمرار، وهذا يعني أن مردّ فهم الزمن ليس صيغة الفعل الصرفية وحدها، ولكنها-الصيغة- مركّبة مع سياق الجملة.

#### المبحث الثاني: الفرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي

وعند تأملنا فيما تقدّم ذكره نجد أنه لا يوجد خلاف على مبدأ سيبويه في تقسيم زمن أبنية الكلام، يعني في تعريفه للفعل. ولكن هذه النظرة إلى الصيغ الفعلية وعلاقتها بالزمن تتحدث عن مطلق الزمن في الدلالة، فالماضي بالنسبة للمتكلم حدث وقع يخبر المتكلم عنه، والحاضر

حدث يصف وقت كلام المتكلم، والمستقبل حدث يقع بعد كلام المتكلم، فهذا هو معيار الزمن عند النحاة القدماء.

لكن من حيث معيار حالة الحدث ومعيار الجهة، فقد ورد حديث القدماء عليهما في مباحث متفرقة، تارة يأتي الحديث عنها تحت عنوان معاني الصيغ، وتارة يأتي الكلام عنهما في الأدوات الحرفية أو الفعلية مثل (لم- لما- لا... والفعلية مثل: كان وأخواتها وأفعال الشروع...)، وقد يؤثر المبنى الصيغي في بيان الحالة أو الجهة والزمان إلا أن الجهة والزمان يتأثران أكثر بعوامل السياق ومقتضى الحال<sup>10</sup>.

لكن الجدير بالذكر أن النحاة القدماء لم يقسموا الزمن إلى زمن نحوي وزمن صرفي غير أنهم لمحووا إلى زمن مفاده الصيغة مضافا إليها الأدوات أو الظروف أو الأفعال المساعدة أو قرائن الحال والمقال، وزمن مفاده الصيغة الصرفية. وهذه اللمحة هي التي أدت تقسيم الزمن اللغوي إلى زمن نحوي وزمن صرفي فيما بعد. لكن قبل الخوض في الحديث عن القسمين، ينبغي أن نؤجّز هنا النقد الذي وُجّه إلى المستشرقين والنحاة القدماء في مسألة الزمن التي أشرنا إليها في المبحث السابق، حيث حاول الباحثون المعاصرون تنظيم فصيلة الزمن في العربية على أساس نحوي، ونفي الزمن الصرفي عنها، والنظر إلى التصريف الفعلي من جهة حدثه اللزمني تارة، ومن جهة حدثه الزمني تارة أخرى<sup>11</sup>.

(1)نقد المستشرقين، فخلاصة آراء المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة التي عنيت بدراسة الصيغة الزمنية في العربية في إطارها التاريخي أمران<sup>12</sup>:



الأول: أنها عنيت بدراسة التطور التاريخي للصيغ الزمنية، وأقامت عليها نتائج استدلت بها على فقر العربية من ناحية الزمن، كما فسرت بها كيف يمتد هذا الفقر إلى الصيغ في أثناء الاستعمال، أي الصيغ الزمنية في مستواها النحوي.

الثاني: أنها نظرت إلى الزمن في اللغة العربية من خلال "الفعل" وتطور دلالاته الزمنية، والتغيير الذي يصيب صيغه.

بمعنى أن فكرة الزمن عندهم يعبر عنها في العربية، الفعل سواء كان شكلا خارج الاستعمال، أم شكلا ذا دلالات متباينة أثناء الاستعمال.

فواجه الباحثون العرب المعاصرون هذا الرأي بانفعال شديد لكون الرأي يعيب اللغة العربية- في ظنهم- وأنتج ذلك التناقض في أحكامهم، وأصبحت في الأخير شبيهة بأراء المستشرقين.

فالدكتور إبراهيم السامرائي (ت 1422هـ - 2001م) يعرض لهذه المسألة بقوله: " وعلى هذا، فليس صحيحا أن نكرر ما يقوله جماعة من الباحثين الأعاجم من أن الزمان ليس شيئا أصيلا، وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة"<sup>13</sup> ثم يعود بعد ذلك، فيقرر ما قرره المستشرقون، إذ يقول: "... ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغه"<sup>14</sup>. أما الدكتور إبراهيم أنيس (1397هـ - 1977م) فيقول: " إن كل ما أخذه المستشرقون على العربية أن ثلاث صيغ أو صيغتين تعبران عن كل هذه الأزمنة. والواقع أن الأساليب العربية تعبر عن كل هذه الأزمنة جميعا"<sup>15</sup>.

والواضح أن هذا مختلط، حيث جعل الدكتور إبراهيم أنيس زمن اللغة العربية منوطاً بالأساليب، وهو أمر يشير إلى وجه من وجوه نفي الزمنية عن العربية<sup>16</sup>. وينتهي الدكتور إبراهيم أنيس إلى ما انتهى إليه المستشرقون بقوله: " نرى أن معظم اللغات السامية قد اتخذت صيغاً قليلة العدد للتعبير... وهكذا نرى الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللغات السامية"<sup>17</sup> وصرح في موضع آخر: " ولا شك أن ربط الصيغة بزمن معين، يحملنا في العربية على كثير من التكلف والتعسف في فهم أساليبها، ومن الواجب أن نفصل بينهما وأن ندرس أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن، دراسة لغوية لا منطوية لندرك ما فيها من جمال وحسن"<sup>18</sup>.

وتتضح المسألة على نحو أدق في رأي واحد من أبرز المثقفين العرب في هذا العصر، وهو الأستاذ عباس محمود العقاد (ت 1964م)، حيث يقول: " من قبيل هذا النقص ما نسب إلى لغتنا من نقص الدلالة على الزمن في صوره المختلفة"<sup>19</sup>.

أما الدكتور زكي الجابر، فيقول: " ليس من الإنصاف تحميل التركيب العربي أوزار عدم احترام الزمن" إلا أنه يعود فيقرر: " أن فساد الواقع العربي شمل فيما شمل الاستعمال اللغوي"<sup>20</sup>. ويلاحظ من آراء هؤلاء الباحثين المذكورة التسرع في الحكم على وجهة نظر المستشرقين، والذي دفعهم إلى التناقض في ذلك الحكم.

وعلى أية حال، فهناك باحثون عرب ناقشوا ملاحظات المستشرقين في زمن اللغة العربية مناقشة منهجية، منهم الدكتور مهدي المخزومي (ت 1994م) في (النحو العربي نقد وتوجيه) والدكتور طاهر سليمان حمودة في (ابن قيّم الجوزية، جهوده في الدرس اللغوي)<sup>21</sup>.

فصّل الدكتور المخزومي آراء المستشرق (وليم رايت) التي وردت في مؤلفه (قواعد اللغة العربية) حيث يوجه نقداً إلى النحاة العرب القدماء قائلاً: "علقوا أهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن في ذاتها وارتباطه بأشكال الفعل، وذلك بتقسيمهم الزمن إلى الماضي والحاضر والمستقبل، ثم خصّوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل<sup>22</sup>". ويعلق الدكتور المخزومي على ذلك بقوله: "إن رايت نظر إلى تقسيم سيبويه وتقسيم ابن يعيش، ثم يخلص الدكتور إلى أن رايت على حق في ملاحظته من جهتين: الأولى: إن النحاة لم يعيروا دلالة الفعل على الزمن ما ينبغي أن تعار.

الثانية: إن الفعل العربي القديم لم يعهد فيه غير تينك الصيغتين البسيطتين: صيغة (فعل)، وصيغة (يفعل). لكن الدكتور أخذ على رايت أنه لم يحاول التفريق بين زمن اللغة العربية كما هو وزمن اللغة العربية كما قرره النحاة، ففاته ما فات القدماء أيضاً من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها إهمال النحاة وخلطهم فيها، فقرّر في عجل أن (فعل) و (يفعل) هما سبيل العربية الوحيدة في التعبير عما يعبر عنه لعدة صيغ في غير العربية، ومنها الانكليزية<sup>23</sup>".

أما الدكتور طاهر سليمان حمودة، فقد وجد أن ما قرره المستشرق (فندريس) صحيح من الناحية الصرفية، ولكن فندريس غير دقيق فيما رمى به العربية واللغات السامية من

افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة، وعلل ذلك بأن الزمن النحوي وظيفته في السياق يؤديه الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف، ولم يفرق فندريس بين الزمن صرفيا وبين الزمن في التركيب بالنسبة للغات السامية<sup>24</sup>.

وهكذا انتهى الكثير من الباحثين العرب المعاصرين إلى أن أحكام المستشرقين والنحاة العرب القدماء، تتسم بالنظرة الجزئية وكأن المستشرقين والنحاة العرب كانوا ينظرون إلى الزمن في اللغة العربية بعين واحدة هي عين الصرفي، ويغلقون الأخرى وهي عين النحوي<sup>25</sup>.

فأهم ما أخذ المؤلف -لكتاب الزمن واللغة- على النتائج التي انتهى إليها المستشرقون ينطوي تحت نقطتين رئيسيتين، الأولى: أنهم درسوا الزمن في اللغات السامية في أطواره التاريخية الأولى بوصفه نتاج الفعل، وعمموا تلك الدراسة على الأطوار التاريخية اللاحقة. لقد قصدوا أول الأمر إلى دراسة اللغات السامية دراسة تزامنية تقتصر على النظر إلى حالات لغوية ثابتة، هي حال اللغات السامية في أطوارها التاريخية المبتكرة، ولكنهم حين عرضوا للغات السامية التي قطعت أشواطاً زمنية وأخذت كل لغة تبتعد بخصائص بنيتها عن الأخرى، وفحصوا مظاهر الزمن فيها؛ كشفوا عن قصد آخر هو دراسة تلك اللغات دراسة تعاقبية أي من وجهة نظر تاريخية تحرص على وصف تطور اللغات. وبمعنى آخر، جعلوا من نتائج دراسة وصفية نتائج دراسة تاريخية لا تستند إلى التعاقب.

الثانية: أنهم ربطوا الزمن في الساميات بـ "الفعل" بصيغتيه البسيطتين "فعل" و"يفعل" اللتين تريان وحدهما خارج الاستعمال. وحين فحصوا البنية النحوية للعربية لم يلتفتوا إلا إلى صيغ الأفعال البسيطة حين يعبر حدثها عن زمن، وحين يتجرد من الزمن؛ ويُبقي على

دلالاته الفعلية (التمامية، وغير التمامية) إذ تقاذفته أمواج الدلالة في السياق إن جازلنا التعبير. ولم يصدر عنهم ما ينبئ أنهم تعقبوا تلك الإشارات الزمنية التي تنبعث من البنية النحوية العربية التي تعبر عنها الأدوات وهي تأتلف مع الأفعال أو أقسام الكلم الأخرى التي تتحوّل إلى التعبير عن الزمن اللغوي<sup>26</sup>.

وهذا التوضيح الذي وقفنا عليه من كلام الدكتورين: المخزومي وحمودة مع تعليق مؤلف (الزمن واللغة)، تبيّن ألا نقبل آراء المستشرقين- وإن كان لها محل في النظر- قبولا جازما بدون تفتن إلى ما قاله هؤلاء الباحثون.

(2) نقد النحاة القدماء، وأسس هذا النقد وعناصره ما يأتي: "

1- يرى الدكتور ريمان طحان " أن الفكر العربي يميل إلى تقسيم الزمن بشكل مواز لما يحدث للمكان. فالمفاهيم المكانية- الزمانية المشتركة- ووجود القريب والمتوسط والبعيد سيؤدي حتما إلى الأخذ بتقسيم زمني مثلث أي تقسيم الزمن إلى ماض وحال واستقبال.

2- لم يفصل النحاة بين الزمن ومفهومه الوجودي الفلسفي من جهة، والزمن بمفهومه اللغوي من جهة أخرى.

3- إن نتائج النقطة السابقة وجهت بحوث المستشرقين وجهة خاطئة، فبدت لهم اللغة العربية فقيرة من حيث امتلاكها لوسائل للتعبير عن الزمن.

4- اتسم المنهج النحوي القديم بما يمكن تسميته " الازدواجية الزمنية" التي نشأت بسبب من إصاق الزمن بالصيغ الفعلية خارج الاستعمال، وما يلحق تلك الصيغ من انحراف في الدلالة على الزمن في أثناء الاستعمال.

5- انتهى النحاة في بحوثهم إلى زمنية الفعل العربي غير أن المستشرقين كراوس توصل إلى ما أسماه " هدم زمنية الفعل العربي التي قررها النحاة.

6- يتسم البحث النحوي القديم بالنظرة الجزئية في فحص البنية النحوية العربية لتقرير فصيلة الزمن فيها، وليس بانعدام تلك النظرة كلياً.

7- لم يُعَنَّ المنهج النحوي القديم بالصيغ التي تعبر عن الزمن، ولم يلاحظ فيها سوى ما يتصل منها بطبيعة ذلك المنهج. فالفعل الذي هو "كلمة الزمن" لم يحظَ بعناية النحاة، وكان للاسم عندهم منزلة خاصة تفوق ما لأجزاء الكلام الأخرى.

8- يتسم المنهج النحوي بنقص مصطلحاته الزمنية كالماضي المستمرّ والماضي المنقطع، أي أن أشكال الصيغ الزمنية في العربية قادرة على التعبير عن كل تفرّعات الزمن، وأن ما يبدو من كون العربية لا تنطوي إلا على صيغتين زمنيتين أو ثلاث، مردّه إلى أن النحويين لم يتخذوا (لكل زمان) اصطلاحاً بعينه<sup>27</sup>.

هذه هي تلك العناصر التي انبنى عليها النقد الذي وجّهه البحث اللغوي المعاصر إلى النحاة القدماء عن موضوع الزمن في أبنية الكلام.

ثم ذكر المؤلف بعد ذلك ما للنحاة في هذه النقطة وما عليهم في ضوء عناصر النقد السابقة الموجه إليهم؛ حتى نكون منصفين لجهودهم.

فمما على النحاة، هو أنهم تناولوا الدلالة الزمنية حين تناولوا أبنية الأفعال الثلاثة، وجعلوا ذلك على رأس بحوثهم النحوية، ثم دفعوا بتفريعات هذه الأبنية وما تشتمل عليه من دلالات إلى مباحثهم الصرفية، ولو أنهم لم يلصقوا بالبناء الفعلي دلالة زمنية حتى يدخل السياق، لكانوا تفادوا الاضطراب المنهجي الذي وقعوا فيه.

ومما يؤخذ عليهم، هو صدورهم عن قرينة الإعراب صدوراً كلياً، وكان لهذه النزعة صدئاً قوياً في موضوع الزمن، فهو موضوع لم يستقل بباب نحوي بل تفرق في ثنايا الأبواب كجزم المضارع ونصبه، والنواسخ... الخ<sup>28</sup>.

أما ما للنحاة في هذا الجانب، فيستنتج من خلال (نقد النحاة) السابقة، ومنه: -تقسيمهم الزمن من خلال الفعل إلى ماض، وحاضر، ومستقبل. وعليه أجمع جلّ النحاة القدماء بصريين وكوفيين.

-ومن النقطة الأولى، ظهرت ملاحظة زمنية الفعل العربي. وفعلاً لا يمكن أن يذكر فعل دون شعور الزمن فيه.

-ملاحظة النحاة القدماء للصيغ الفعلية ودلالاتها الزمنية داخل السياق.

-وأدت هذه النقطة إلى وجود تقسيم الزمن اللغوي إلى الزمن الصرفي والزمن النحوي، وإن لم يفصح بذلك القدماء في كتبهم ولم يجعلوا باباً خاصاً لذلك.

-وأهم ما للنحاة -في وجهة نظر الباحث القاصرة- في هذا الشأن، أنهم أبرزوا لنا مفهوم الزمن في أبنية الكلام من خلال الفعل العربي، وقسموه وفق تصورهم الفلسفي اللغوي كمبدأ سيبويه؛ إذ لو لم يقدموا لنا شيئاً في الشأن، لما يجد المعاصرون السبيل إلى هذه الانتقادات، ولربما لا يفطنون - المعاصرون- إلى الحديث عن الزمن في بحوثهم أصلاً.

ويستحسن بعد هذا، ذكر جمع شتات الآراء النحوية والاستعمالات التي عرضوا لها، وهو ما يأتي:

" بناء (يفعل) أي المضارع:

= أن يترجح فيه الحال إذا كان مجرداً.

= أن يتعيّن فيه الحال إذا اقترن ب "الآن" وما في معناه.

= أن يتعيّن فيه الاستقبال.

= أن ينصرف معناه للمضي.

= أن يفيد الاستمرار كما نقول: " فلان يقري الضيف ويصنع الجميل "

= أن يدل على العادة نحو: " زيدٌ يُقدّم في الحروب ويسخو بموجوده ".

= أن يدل على الاستمرار في الماضي نحو: كنت أراه.

بناء (فعل) أو الماضي:

= الماضي، وهو الغالب.

= الحال، إذا قصد به الإنشاء.

= الاستقبال، إذا اقتضى طلباً أو وعداً<sup>29</sup>.

ومن هنا نخوض في الحديث عن الزمن النحوي والزمن الصرفي.

### الزمن النحوي

وهو الزمن الذي يدل عليه السياق من خلال الصيغ المفردة والمركبة مع ما يصاحبها من

ضمائر وقرائن لفظية وحالية<sup>30</sup>.

وعرّفه عبد القادر عبدالجليل، بقوله: " وهو الذي تقدمه التراكيب داخل دائرة

النصوص، وسياقاتها التي تضمّ الأفعال والأدوات والأسماء، وكل القرائن السياقية المنتجة

للتراكيب، وهذا الزمن لا يوصف إلا داخل السياق<sup>31</sup> "



فالزمن النحوي يتحرك داخل السياق، وليس مع الصيغة المنعزلة، ولهذا فالزمن الطبيعي قد يكون ماضيا، لكنه داخل منظومة السياق، قد يكون حاضرا أو مستقبلا. وإبقاء النحاة على إعراب الأفعال كما هي في الجدول الصرفي بالرغم من تحركها داخل مسارزمني متباين، مردّه إلى اعتدادهم بالصيغة دون الوظيفة<sup>32</sup>.

لقد وجد في الحديث عن الزمن النحوي نقد للنحاة القدماء حين جعلوا زمن العربية زمنا صرفيا، بمعنى أن الصيغة تعبّر عن زمن ما، في مجالها الإفرادي وتستمرّ في التعبير عنه في مجالها التركيبي. وهذا سبب اعتقاد المستشرقين بأن العربية لا تعبّر عن الأزمنة إلا بالصيغ الفعلية، وفي ذلك يقول فنديريس: " فليس في السامية المشتركة أية وسيلة للتمييز عن أزمنة الفعل المختلفة، لكننا ندهش عندما نرى فيها هذه المجموعة الكتبيرة من الوسائل للتعبير عما بين الفعل والفاعل من صلوات، للتعبير مثلا عن السببية والكثرة والشدة...، كل هذه المصطلحات الفنية لا تزال تشير إلى فصائل في الفعل السامي، ولا يزال محتفظا بها على درجات متفاوتة في اللهجات المختلفة للغة السامية. أما الزمن بمعناه الحقيقي فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان: غير التام، والتام<sup>33</sup> أي انتهاء الحدث أو عدم انتهائه.

فالدراصة الوصفية لعلاقة صيغة الفعل بالزمن تشير بوضوح إلى عدم وجود ثبات في تلك العلاقة بل إن السياقات اللغوية هي المتحكمة فيها، لذا فإن للعربية زمنا نحويا له سماته ووسائله التعبيرية، كما أن الزمن الصرفي لا يمكن فصله عن الزمن النحوي البتة.

يقول السامرائي وهو يرفض فكرة ربط الصيغة بالزمن: "ونستدلّ من البحث في تاريخ النحو على أن الأقدمين فصلوا القول في هذا، وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمن من صيغ

عدة<sup>34</sup>، وهو بذلك يشير إلى أن الزمن في العربية مفاده صيغ كثيرة وليس مقصورا على الأفعال الثلاثة فقط.

ويقول في مكان آخر: " ... يجب علينا أن نشير إشارة عامة إلى أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض وحال ومستقبل، وأننا نستطيع أن نقرّ أن صيغة (فعل) وإن دلت على دلالات عدة في الإعراب عن الزمن، فهي في أغلب الأحوال تدل على حدث أنجز وتمّ في زمن ماض، وأن صيغة (يفعل) تتردد بين الحال والاستقبال وإن ذهب في الاستعمال مذاهب أخرى، وذلك بفضل الأدوات والزيادات التي أشرنا إليها<sup>35</sup>". وهو بذلك يحاول أن يربط بين الزمن الصرفي والنحوي، حين يقول: الفعل ثلاثة أقسام، ولم يقل إن صيغة الماضي والمضارع تدلان على الماضي والحال مطلقا، ولا تخرجان عنهما فإنه ذكر القيود الزمنية التي تندرج تحت الزمن النحوي. لكننا إذا نظرنا إلى رأي الدكتور تمام حسان في هذا الصدد نجد منكر وجود زمن صرفي إلى جانب زمن نحوي، وحدد سمات كلّ منهما. فالزمن الصرفي عنده يبدأ بالصيغة وينتهي بها، والزمن النحوي عنده هو زمن السياق<sup>36</sup>. لكن لا يمكن قبول هذا الفصل-أي الفصل بين الزمنين- الذي ذكره تمام قبولاً نهائياً؛ لأن هذه الصيغ الصرفية نفسها تعبّر عن زمن آخر هو الزمن النحوي، وهذا أمر يشعّرنا بالتداخل الشديد بين الزمنين الصرفي والنحوي، ولا نتّمكن من الفصل بينهما بسهولة، البتة.

يقول الدكتور تمام حسان: " أما في السياق النحوي فنرى أن الزمن هو وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه، مثل: زمان الاقتران الذي يكون

بين حدثين، وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمنية... وزمان الأوقات وهو المستفاد من الأسماء التي تنقل إلى معنى الظروف..<sup>37</sup>

وللنحاة قرائن تؤدّي إلى خروج دلالة زمن الفعلين -الماضي والمضارع- الحالية والحاضرة إلى دلالات الزمن الأخرى كدخول (السين) أو (سوف) على الفعل المضارع مثلا، حيث تحوّلان دلالة المضارع الزمنية إلى الاستقبال، كما أن دخول (لن) على المضارع أيضا، يؤدّي دلالاته الزمنية إلى الاستقبال، وعكسه دخول (لم) على المضارع فهو يؤدّي دلالاته إلى الماضي. وهناك طائفة من أدوات الظرف التي إذا دخلت على الفعل الماضي تخلص دلالاته الزمنية إلى الاستقبال مثل: (إذا)، في حين أن مدخول (إذ) وهي من الظروف ينصرف إلى الماضي، وهو في البناء نفسه<sup>38</sup>. وهذا يدل على أن النحاة قد عنوا بالصيغ الزمنية في إطار معيار الوظيفة الإعرابية.

وعليه، فيستخلص مما سبق أن للزمن النحوي بعض خصائص:

- 1- استمرار الصيغ الفعلية البسيطة فيه في التعبير عن زمنها الذي تحمله من الصرف في جمل معيّنة وانحرافها عنه في جمل أخرى.
- 2- يعبر عن الزمن النحوي بالصيغ الزمنية المركبة، وبالصيغ غير الفعلية أحيانا كالظروف.
- 3- يوجد في الزمن النحوي ما يسمى بالجهة مثل القرب والبعد والاستمرار وغيره، وفيه تتحوّل الظروف عن معناها المعجمي إلى وظائفها النحوية الزمنية.

**الزمن الصرفي:**

وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الإفرادية خارج السياق، وتعدّ دلالة هذه الصيغ على الزمن دلالة غير نهائية. جاء في كتاب (الزمن واللغة) أنه يتحدد المفهوم

الصرفي للزمن بأن تعبر الصيغة عن زمن ما في مجالها الإفرادي، وتستمر في التعبير عنه هو في مجالها التركيبي. والمعادلة التي ينتجها هذا المفهوم هي: شكل الصيغة = الزمن<sup>39</sup>. وعرف عبد القادر عبد الجليل الزمن الصرفي، قائلاً: " هو ما تقدمه معطيات النظرية الصرفية العربية ومعاييرها عن طريق اعتماد الجذر، وما يدور حوله من اللواحق (المورفيمات)، أعني (السوابق، واللواحق، والدواخل)، وهذا الزمن يوصف دائماً خارج حدود السياق"<sup>40</sup>.

لذا؛ فالزمن الصرفي لا بد أن يقتصر على معنى الصيغة بدءاً وانتهاءً، وتنتهي مهمته معها عندما تدخل السياق، بمعنى أن الزمن الصرفي هو وظيفة الصيغة مفردة خارج السياق. وقد تبين أن القدماء أجمعوا على أن الفعل العربي يدل بصيغته على الزمن موافقين بذلك على رأي سيبويه كما هو واضح في حده للفعل، ومنه قول أحدهم: " إن الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج، دللنا بهما على ماض ومستقبل"<sup>41</sup>. وتعبّر صيغة (فعل) عن الماضي إلا أنها لا تشير إلى زمن محدد أو إلى جهة زمنية بعينها كما ورد في حاشية الصبان: " إن هذه الصيغة تعبر عن الماضي الذي يحتمل القرب أو البعد"<sup>42</sup>، ويشبه هذا الرأي قول السامرائي: " صيغة (فعل) تدل على حدث كان قد تم في زمن ماض لا نستطيع ضبطه وتعيينه"<sup>43</sup> إذًا، فالنحاة – الأقدمون والمحدثون- متفقون على أن صيغة (فعل) تدل على مطلق الزمن الماضي.

أما صيغة (يفعل) وهي على قول سيبويه دالة على الحاضر والمستقبل، وورد في (الأصول في النحو) عن صيغة (يفعل): " تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو: أكل وتأكل، ويأكل، ونأكل...، ولا دليل في لفظه على أيّ الزمانين تريد كما أنه لا دليل في قولك ...، فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد الاستقبال، وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به<sup>44</sup>" وهذا يشير إلى أن وظيفة صيغة (يفعل) أن تدل على الحال والاستقبال، لكن دلالة المستقبل مربوطة بأدوات الاستقبال، أما الحال (الحاضر) فتكون مجردة من الأدوات. ومما ورد في هذا الصدد عند المعاصرين، ما قاله الدكتور إبراهيم السامرائي عن الزمن في أبنية الفعل، وكان الدكتور من الرافضين فكرة بعض الباحثين الأعاجم الذين قالوا: إن الزمان ليس شيئا أصيلا، وإن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة. ويصرّ الدكتور على أن القدماء قد بيّنوا القول في ذلك، وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمان من صيغ عدة، وأن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغته وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة<sup>45</sup>. ومجمل قوله - فاضل السامرائي- في زمن أبنية الفعل ما يأتي: "

بناء (فَعَلَ) أي صيغة الماضي

1-فَعَلَ ونحوه، يفيد حدثا قد تمّ في زمن ماضٍ لا تستطيع ضبطه وتعيينه، نحو: مضى عمرو.

2-قد يفيد هذا البناء حدثا وقع في الماضي على أنه أمر كان قد تردّد وقوعه مرات عديدة، نحو: أشرقت الشمس.

3-يأتي بناء "فَعَلَ" كثيرا في سرد أحداث ماضية في أسلوب القصص.

- 4- يأتي بناء "فَعَلَ" في أسلوب الدعاء بالخير، وهو يفيد الاستقبال، نحو: رحمه الله، ورضي الله عنه. كما يأتي في الدعاء بالعكس منفيًا ب (لا) نحو: لا رحمه الله، ولا رضي عنه.
- 5- يرد للدلالة على أن الحدث وقع في زمن ماضٍ، نتيجةً لأحداث أخرى، كقوله تعالى: الذين أنعمت عليهم".
- 6- يرد للدلالة على أن الحدث كان قد أنجز واستمرَّ حتى زمن التكلم، نحو قوله تعالى: " اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم".
- 7- يأتي بناء "فَعَلَ" ليفيد حدثًا كان قد وقع في اللحظة التي وقع فيها الكلام، نحو: زَوَّجْتُكَ.
- 8- يأتي للإعراب عن وقوع أحداث في زمان قريب من زمن التكلم، نحو: قامت الصلاة.
- 9- يستعمل للإعراب عن الزمان المستقبل وذلك في الظرف الشرطي (إذا)، نحو: إذا أتيتني أكرمتك.
- 10- ويستعمل مع الظرف (لما)، وهذا في جملة فيها حدثان وقعا في الماضي بحيث يتم الأول في اللحظة التي بدأ فيها الثاني، نحو: لما جاءني أكرمته.
- 11- ويأتي بناء "فعل" مسبقًا ب (كان) مسبوقًا ب (قد) للدلالة على الماضي البعيد، نحو قول المتنبي:
- قد كان شاهد دفني قبل قولهم = جماعة ثم ماتوا قبل من دفنوا
- 12- تتصدر (قد) بناء "فعل" لتفيد أن الحدث ماضٍ بالنسبة لفترة ماضية، نحو: ثم قمت إلى الوطْب وقد ضربه برد الشجر
- 13- يأتي بناء "فعل" مسبقًا بفعل الكون المضارع، فيأتي من هذا المركب إعراب عن المستقبل في زمن ماضٍ، نحو: أقرَّ اللص أن يكون سرق أثاث الدار.
- 14- يأتي من أبنية الأفعال الماضية على "فَعَلَ"، نحو: حسُن خلقه، فالمراد من هذا الفعل وما أشبهه هو إثبات وجود هذه الصفة فيما أسند إليه، وليس هناك إشارة للإعراب عن الزمان الماضي.

ومثل هذا ما يأتي على "فَعَلَ"، نحو: صَفَرَ، وعَرَجَ، عَوِرَ، مما يفيد الصفات الثابتة أي أن المراد من صفات هذه الأفعال هو ثبوت الصفة فيما أسندت إليه من الأسماء، وليس هناك ما يدل على شيء من الزمان في ذلك.

15- أما الفعل (كان) وأخواتها، فقد تستعمل في صيغة الماضي متلوة بأفعال أخرى في صيغة (يفعل) أي صيغة المضارع، وذلك في سرد أحداث ماضية كما يحدث في الحكايات والقصص، نحو قولنا: كان يتصدق على الفقراء ويقرى الضيف ويغيث الملهوف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن (كان) وأخواتها (ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى) في العمل، تفيد إثبات الأحداث واقعة في ظرف معين، هو: النهار والليل والضحى والصبح والمساء، أما باقي الأخوات (ما دام، ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك) فلا يمكن الاهتداء إلى شيء من الماضي في هذه الأفعال، وإنما المقصود بها الاستمرار.

ومثل هذا الأمر ينطبق على أفعال المقاربة والرجاء والشروع (كاد، و...، عسى، و...، طفق، و...)، فكل هذه الأفعال جاءت على هذا البناء وليس فيها ما يشير إلى الزمن الماضي؛ لأن المراد منها إثبات هذه المعاني المشار إليها بغض النظر عن وقوع القرب والرجاء والشروع في زمن ماضٍ. والدليل على هذا، أن منها ما جمد على هذه الصيغة فلا يوجد فيه المضارع ك(كرب، حرى، اخلولق)، ثم إن أفعال الشروع لا تؤدي الشروع إلا على صيغة الماضي، ولم يسمع استعمالها على صيغة المضارع، وهذا يعني أن المراد منها إثبات هذه الدلالات المعنوية<sup>46</sup>.

ومجمل المعنى الزمني للصيغة (فعل) هو أنها-الصيغة- تدل على الماضي وهو الغالب، وعلى الحال إذا قصد به الإنشاء، نحو: (جاءني زيد قد أسرع)، وعلى الاستقبال إذا اقتضى طلباً أو وعداً، نحو: (حفظك الله)، و(بعثك الشاة)<sup>47</sup>.

بناء (يفعل) أي صيغة المضارع

"يستعمل هذا البناء في حالات:

- 1- يأتي للإعراب عن حدث جرى وقوعه عند التكلم واستمرّ واقعاً، وهو المقصود ب(الحال)، نحو: فقلت لصاحبي: أراك في حيرة من أمرك، فقال لي: أحسبك مدركاً أمري.
- 2- ويفيد أن الحدث يقع كثيراً، ولا يحدث في زمن معيّن، بل يحدث في كل زمان كما في قولهم: قبل الرماء تملأ الكنائس.
- 3- يأتي للإعراب عن حدث واقعٍ في حيز الاستقبال، نحو قوله تعالى: " فالله يحكم بينهم يوم القيامة" وفي الآية قرينة تدل المستقبل، وهي (يوم القيامة).
- 4- قد يترشح بناء "يفعل" للمستقبل، وذلك عن طريق زيادات سبقت الفعل ك"السين"، نحو قوله تعالى: " وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون". و"سوف"، نحو قوله تعالى: " كلا سوف تعلمون". و"لا"، نحو: القرآن حق لا يدنو إليه شكّ.
- 5- يأتي "يفعل" للإعراب عن حدث من قبيل الحقائق الثابتة، نحو: كلُّ حيٍّ يموت.
- 6- يأتي مسبوقاً ب (لم) فيشير إلى الماضي، نحو: لم يكتب محمد الدرس.
- 7- يأتي للإعراب عن حدث مستقبل بالنسبة لآخرتمّ قبله في زمن ماضٍ، نحو قوله تعالى: " والذين كفروا إلى جهنّم يحشرون".
- 8- يأتي "يفعل" ويدل على الماضي لقرينة ترشحه إلى الزمان الماضي، نحو قوله تعالى: " لم تقتلون أنبياء الله من قبل".



9- يأتي مسبقاً ب (كان) للدلالة على أن الحدث مستمرّ في زمان ماضٍ، نحو: كان النبيّ يوصي بمعاملة الجار بالحسنى.

10- قد يأتي مسبقاً ب (يكون) للدلالة على الوصف، نحو ما جاء في البخاري: حتى تكونوا أنتم تجدعونها<sup>48</sup>.

ومجمل المعنى الزمني للصيغة (يفعل) هو أنها-الصيغة- تترجح في الحال إذا كانت مجردة، ويتعيّن فيها الحال إذا اقترنت بالظرف (الآن) أو (الساعة) وما في معناهما، وتتعيّن للاستقبال إذا اقترنت بالظرف (غداً)، وينصرف معناها للمضي إذا اقترنت ب(لم)، وتفيد الاستمرار، نحو: (فلان يقري الضيف ويصنع الجميل)، وتدل على العادة، نحو: (زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده)، وتدل على الاستمرار في الماضي، نحو: (كنت أراه)<sup>49</sup>.

بناء (أفعل) أي صيغة الأمر

أما زمن فعل الأمر، فهو-على ما قد سبق ذكره- يفيد الاستقبال أي يأتي حدوث زمانه بعد زمن التكلم على رأي البصريين. ويقول في ذلك الشلوبين (ت 645هـ - 1247م): " الأمر مستقبل بالوضع"<sup>50</sup>.

وقد وافق السيوطي (ت 911هـ - 1505م) على هذا الرأي في الهمع؛ لقوله: "... وهو مستقبل"<sup>51</sup>. وقال أحد النحاة المعاصرين: " زمن الأمر مستقبل في أكثر حالاته"<sup>52</sup>. وقول الآخر: " كما أننا نلمح فيه دائماً المستقبل"<sup>53</sup>.

أما تمام حسان فقد جعل الأمر دالا على الحاضر والمستقبل، وقسمه إلى ( افعل الآن، وافعل غدا)<sup>54</sup>، غير أنه لم يبيّن السبب الذي وراء هذا التقسيم.

وتعني هذه الأقوال أن صيغة الأمر (افعل)، تدل وظيفتها -محضا- على الاستقبال، ولا تخرج منه، ولا تفيد دلالة أخرى. لكن، وجد رأي مخالف تماما- عند الدكتور مهدي المخزومي بل رفض فكرة زمنية صيغة الأمر، ويصرّح بذلك قائلا: " وبناء (افعل) خلوّ من هاتين الميزتين -أي الحاضر والاستقبال- فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه... إن الذي يدل عليه -أي بناء الأمر- هو طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل"<sup>55</sup>.

### فعلية (كان)

لقد ترجح عند أغلب النحاة العرب أن (كان وأخواتها) أفعال، ولا يسعنا ذكر الخلافات في المسألة؛ لأن المقام لا يناسب ذلك. رأينا في (الكتاب) بابا مخصصا ل(كان) مما يدل عفليته،

حيث يقول سيبويه: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)، وفي هذا العنوان صراحة على فعلية (كان)، ويتضح ذلك أكثر من خلال توضيحه: " وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى... وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضَرْبٍ؛ لأنه فعلٌ مثله، وحال التقديم والتأخير فيه

كحاله في ضَرَبَ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد<sup>56</sup>. وعليه سار النحاة القدماء الذين أتوا بعده، قال ابن جني عند حديثه عن عمل (كان وأخواتها): " فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر...<sup>57</sup>"

وصرح الزمخشري (ت 538هـ) بفعلية (كان) - وإن وصفها بالنقص- قائلا: "الأفعال الناقصة، عددها وسبب تسميتها: وهي كان...<sup>58</sup>"

كما صرح به ابن الأنباري (ت 577هـ) أيضا، وهو يقول: " والصحيح أنها أفعال -كان وأخواتها- وهو مذهب الأكثرين<sup>59</sup>. وهكذا ترجح فعلية (كان) عند أغلب النحاة، كما ظهر ذلك في قول ابن الأنباري.

ومما يدل على أن (كان) فعل، ما يأتي:

= أنها تقبل الضمائر، حيث يمكن أن تتصل بها ضمائر الرفع والنصب.

= أنها تتصرف تصرف الأفعال. (ماض، مضارع، أمر، اسم فاعل، اسم مفعول)

ونجد مثال الدليلين في قول سيبويه: " وتقول: كُتَّاهم، كما تقول: ضربناهم. وتقول: إذا لم نكنهم فَمَنْ ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم تضربهم فَمَنْ يضربهم. فهو كائنٌ ومكونٌ، كما تقول: ضاربٌ ومضروبٌ<sup>60</sup>."

= أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة<sup>61</sup>.

ومادام الأمر أن (كان) فعل، والفعل دائما يقترن بزمن، فلا بد أن يوجد اقتران (كان) بزمن أيضا، وفي ذلك قول ابن يعيش عندما يتحدث عن سبب نقصان (كان وأخواتها): إنها لا

تدل على حدث، وإنما تدل على الزمان فقط، ويقرّ بذلك وجود الزمن في (كان)، ويحتج بعدم الحدث فيها على نقصانها<sup>62</sup>.

والرضي الاسترابادي ممن أقرّ بزمنية (كان) أيضا، حيث يردّ على من قال بعدم دلالة (كان) على الحدث، قائلا: " وما قال بعضهم من أنها سمّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن (كان) في نحو: كان زيد قائما، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله...<sup>63</sup> " والمقصود من هذا، أنه لا يوجد خلاف بين النحاة في زمن (كان) إلا من أنكر فعليتها، وإنما الخلاف في سبب تسميتها أفعالا ناقصة، ولا يهمنّا ذلك الخلاف في هذا البحث، وعليه؛ فدلالة (كان) الزمنية لا تختلف عن دلالة سائر أفعال اللغة العربية الأخرى.

وقد أشرنا سالفا إلى ما ذكره الدكتور السامرائي عن بعض فوائد (كان) ومشتقاتها) الزمنية، إذا كانت مركبة مع أفعال أخرى.

أما بقية أخواتها فلها مدلولها الخاص، والذي يختلف عن مدلول (كان) الزمني تمام الاختلاف<sup>64</sup>.

ونذكر هنا أهمّ ما ينبغي ذكره مما له علاقة بمسألة الزمن النحوي والزمن الصرفي في اللغة العربية، كما أشار إلى ذلك كتاب (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة):

1- إن الزمن في الفعل وظيفة صرفية وهو زمن صرفي، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق، والزمن الصرفي في الفعل ناتج من كونه يدل على حدث وزمن.

2- لا وجود للزمن الصرفي في غير الفعل، فلا يستفاد من الصفات لأنها تدل بصيغتها على موصوف بالحدث، ولا يستفاد من المصادر لأنها تدل على حدث دون زمن.

3- إن الزمن الصرفي في الفعل يتضح في دلالة كل صيغة من صيغته على المعنى الزمني، فصيغة (فعل) تدل على الماضي، وصيغة (يفعل) تدل على الحال أو الاستقبال، أما صيغة (افْعَلْ) فهي تفيد طلبا يحدث بعد زمن التكلم.

4- قد يدل السياق النحوي على الزمن، ويعتبر وظيفة السياق وهو زمن نحوي لا صرفي، ووظيفة مستفاد من استخدام الأفعال والصفات في السياق.

5- لا تقتصر إفادة الزمن النحوي على استخدام الأفعال والصفات بل تتعدى ذلك إلى استخدام المصادر والخوالب التي تنقل إلى الفعلية.

6- لما كان الزمن النحوي هو زمن وقوع الحدث، يلاحظ أن ما يستخدم لإفادة الزمن النحوي لا بد أن يكون على صلة وثقى بالحدث إلا (كان) الناقصة وأخواتها فهي مفرغة من معنى الحدث.

7- إن مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة خلافا للزمن الصرفي<sup>65</sup>.

### المبحث الثالث: صيغ أبنية الأفعال ودلالاتها في الديوان

يعدّ الفعل أكثر الأبنية وأوسعها بابا من حيث تقسيمها إلى عدة حيثيات:

= من حيث البناء التركيبي الصوتي إلى ثلاثي وغير ثلاثي (مجرد ومزيد).

= من حيث الزمن إلى ماض، ومضارع، وأمر.

= من حيث نوع عناصرها إلى صحيحة ومعتلة.

= من حيث وظيفتها إلى متعددة ولازمة.

= من حيث معلوم الفاعل أو مجهوله.

= من حيث تصرف الفعل أو جموده.

أما الحِيثية-من بين هذه الحِيثيات الستة- التي هي أقرب اتساقا وأشد إصاقا بدراستنا، فهي الحِيثية الأولى؛ لما لهذه الأبنية من علاقات دلالية وظيفية، علاوة على علاقاتها المعجمية. وعليه فالحديث عن هذا المبحث سينحصر في محورين رئيسين: 1- أبنية الفعل المجرد ودلالاتها في الديوان. 2- أبنية الفعل المزيد ودلالاتها في الديوان.

### 1- أبنية الفعل المجرد ودلالاتها .

الفعل المجرد في اللغة العربية هو ما كانت أحرفه أصلية، ولا يسقط منها في أحد تصاريفه إلا لعلّة تصريفية<sup>66</sup>، وينقسم إلى قسمين، هما: الثلاثي، والرباعي<sup>67</sup>.

والثلاثي هو الأكثر ورودا في كلام العرب، وبعده الرباعي، وفي ذلك قال سيبويه: " وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدا فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنّه كأنّه هو الأوّل، فمن ثمّ تمكّن في الكلام. ثمّ ما كان على أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة؛ وهي أقل لا تكون في الفعل البتة..."<sup>68</sup>.

وهو- الثلاثي- على ثلاثة أبنية: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ. وفي ذلك قال سيبويه: " ...ما كان على ثلاثة أحرف، قد يبني على فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ..."<sup>69</sup>، وجاء في المنصف: " فأقلّ الأصول في

الأسماء عددا الثلاثة... والأفعال نحو ضَرَبَ وَعَلِمَ وَضُرِبَ وَظُرِفَ<sup>70</sup> أي على بناء فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعْلًا. أما قوله: ضَرِبَ فهو يشير إلى بناء ماضيٍّ للمجهول.

ويقول ابن جني: "... فالمبني للفاعل على ثلاثة أضربٍ، فَعَلَ وَقَعَلَ، وَقَعْلًا"<sup>71</sup>.

أما الفعل الرباعي المجرد، فله بناء واحد فقط، هو: (فَعَّلَ)، وهكذا ورد في كتب القدماء وتابعهم.

وهذه الأبنية للفعل المجرد لا يتضح معناها بدقة من الناحية المعجمية لها، وإنما السياق هو الذي يحدّد معانيها الدلالية، وقد أورد شاعرنا -ذو الرمة- هذه الأبنية في ديوانه بنسب متفاوتة، وفي سياقات دلالية مختلفة. وفي الآتي نذكر النماذج منها، لا على سبيل حصرٍ لها.

#### أبنية الفعل المجرد ودلالاتها

=بناء (فَعَلَ) ودلالاته

فَعَلَ: بفتح الفاء والعين، هو البناء الأول من أبنية الفعل الثلاثي المجرد، وقد أشار سيديويه إلى ذلك في الكتاب: " وإنما كان فَعَلَ كذلك؛ لأنه أكثر في الكلام..."<sup>72</sup>.

وورد في الشافية " اعلم أن باب فَعَلَ لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خفّ، كثر استعماله واتسع التصريف فيه"<sup>73</sup>. ولمضارعه -أي فَعَلَ- ثلاث صيغ: يَفْعَلُ، يَفْعِلُ، يَفْعُلُ.

لقد ذكر العلماء القدماء لهذا البناء (فَعَلَ) دلالات متنوعة في كتبهم<sup>74</sup>، وتبعهم في ذلك أغلب المحدثين<sup>75</sup>، ومما جاء منها في الديوان ما يأتي:

في قوله: مِنْ دِمْنَةٍ نَسَفَتْ عَنْهَا الصَّبَا سُفَعًا = كما تُنَشَّرُ بَعْدَ الطَّيِّبَةِ الْكُتُبُ<sup>76</sup>  
 فالفعل الذي تحته خط على صيغة (فَعَلَ)، بمعنى أنه ماضٍ لكن دلالته -كما وردت في  
 دلالات (فَعَلَ) المذكورة في الهامش، وكما يبدو للباحث- تفيد "التفريق"  
 ومن ذلك قوله:

يَغْسِي الْكِنَاسَ بِرُوقِيهِ وَيَهْدُمُهُ = من هائل الرَّمْلِ مُنْقَاضٌ وَمُنْكَثِبٌ<sup>77</sup>  
 الفعل (يهدم) على صيغة المضارع، ماضيه: هَدَمَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "التفريق"  
 في قوله:

ليست بفاحشة في بيت جارتها = وَلَا تَعَابُ وَلَا تُرْمَى بِهَا الرِّيبُ<sup>78</sup>  
 الفعل (ترمى) جاء على صيغة (يفعل وهو مبني للمجهول)، ماضيه: رَمَى على صيغة (فَعَلَ)،  
 وهي تدل على "القذف"  
 في قوله:

كأنه بيت عطارٍ يُضَمِّنُهُ = لَطَائِمَ الْمَسْكِ يَحْوِيهَا وَتُنْتَهَبُ<sup>79</sup>  
 الفعل (يحوي) على صيغة المضارع، ماضيه: حَوَى على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "الجمع"  
 ومنها -وهي دلالة الصريحة- قوله:

وهل يجمعنُ صرفُ النَّوَى بين أهلها = على الشَّحَطِ وَالْأَهْوَاءِ يَدْعُو غَرِيْبَهَا<sup>80</sup>  
 الفعل (يجمع) على صيغة المضارع، ماضيه: جَمَعَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "الجمع".  
 في قوله:



فتارةً يَخْضُ الأعناقَ عن عُرضٍ = وَخْضًا وتنتظم الأسحارُ والحُجُبُ<sup>81</sup>

الفعل (يخض) على صيغة المضارع، ماضيه: وَخَضَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "الإيذاء"؛ لأن معناه: الطعن السريع.

في قوله:

طَلَوْعٌ إِذَا صَاحَ الصدى جنباؤها = أمام المهاري في مُهَوِّلة النقب<sup>82</sup>

الفعل (صاح) على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "التصويت

في قوله:

ومن حاجتي لولا التَّنَائِي وربما = مِنْخَتُ الهوى مَنْ لَيْسَ بِالْمُتْقَارِبِ<sup>83</sup>

الفعل (منح) على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "الإعطاء"

وفي قوله:

أَيْ القَلْبُ إِلا ذَكَرْ مِي وَبَرَحْتُ = به ذات ألوانٍ تجدُّ وتمنَحُ<sup>84</sup>

الفعل (أبى) على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "المنع"

وهذه الدلالة جلية في قوله:

حوائِمًا تَمْنَعُهُ أَنْ يرقُداً = إِلا غشاشا حافيا مسهِّدا<sup>85</sup>

الفعل (تمنعه) على صيغة المضارع، ماضيه: مَنَعَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "المنع".

=بناء (فَعَلَ) ودلالاته

فَعِلَ: بفتح الفاء وكسر العين، هو البناء الثاني من أبنية الفعل الثلاثي المجرّد، وهو أقل استعمالاً من (فَعَلَ) وأكثر من (فَعِلَ)، ولمضارعه صيغتان: يَفْعَلُ، وَيَفْعِلُ. وفي ذلك قال سيبويه: "وقد بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ في أحرف... والفتح في هذه الأفعال جيّدٌ، وهو أقيس<sup>86</sup>". بمعنى أن يَفْعِلُ أكثر استعمالاً، أما يَفْعَلُ فيأتي في أفعال قليلة.

ومما جاء من دلالات هذا البناء<sup>87</sup>-كما ذكرها العلماء- في الديوان، ما يأتي:

قوله:

عوى مرئيّ لي فعصَّبْتُ رأسه = عصابة خزي ليس يَبْلَى جديدها<sup>88</sup>

الفعل (يَبْلَى) على صيغة المضارع، ماضيه: بَلَى على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على "القبح" كما أنها-في وجهة نظر الباحث- تدل على "الضعة"

=بناء (فَعَلَ) ودلالاته

البناء الثالث من أبنية الفعل الثلاثي المجرد هو: فَعَلَ، بفتح الفاء وضم العين، ولا يكون المضارع منه إلا على (يَفْعَلُ) بضمّ عينه<sup>89</sup>. ويرد هذا البناء للدلالة على الغرائز المطبوعة فيما هو قائم بها<sup>90</sup>.

ومما جاء من هذه الدلالات في الديوان، قوله:

إذا مرثياتٌ حللنَ ببلدة = من الأرض لم يَصْلُحْ طهوراً صعيدها<sup>91</sup>

الفعل (يصلح) على صيغة المضارع، ماضيه: صَلَّحَ على صيغة (فَعَّلَ)، وهي دلالة على الغريزة أي صفة ملازمة لصاحبها، وهي تدل في البيت على أنه لم تثبت فيه صفة الصلاح. ومن هذه الدلالة، قوله:

فلَمَّا بدتْ كَفَّنَتْهَا وهي طفلةٌ = بَطْلَسَاءَ لم تَكْمُلْ ذراعاً ولا شبراً<sup>92</sup>

الفعل (تكمل) على صيغة المضارع، ماضيه: كَمَّلَ على صيغة (فَعَّلَ)، وهي تدل في البيت على أنه لم تثبت فيه صفة الكمال

=بناء (فَعَّلَلْ) ودلالاته

هذا البناء للفعل الرباعي المجرد، وهو بناؤه الوحيد لا ثانٍ له. وفي ذلك قال سيبويه: " فإذا كان غير مزيد فإنه لا يكون إلا على مثال فَعَّلَلْ، ويكون يَفْعَلُ منه على يُفَعِّلُ، وَيُفَعَّلُ على مثال يُفَعِّلُ... وذلك نحو: دَخَرَ، يُدَخِرُ"<sup>93</sup>

ومن دلالات هذا البناء<sup>94</sup> في الديوان، قوله:

وَأَسْمَرَتْ أَطْلَالَهُ وَالْبَدَا = وَهَدَّ إِذْ أَرَارَتْهُ هَدَّهَدَا<sup>95</sup>

الفعل (هدهد) على صيغة (فَعَّلَلْ)، وهي تدل على الصوت.

أبنية الفعل المزيد ودلالاتها

الفعل المزيد: هو ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر، وهو نوعان:

أول: مزيد الثلاثي، وهو ما زيد على حروفه الأصلية الثلاثة حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف، وللمزيد بحرف ثلاثة أبنية هي: أَفَعَّلَ، وَقَعَّلَ، وفَاعَلَ. وللمزيد بحرفين خمسة أبنية هي:

إِفْتَعَلَ، وَاِنْفَعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، وَفَعَّلَ. وللمزيد بثلاثة أحرف أربعة أبنية هي: اِسْتَفْعَلَ، اِفْعَوْعَلَ، اِفْعَالَ، اِفْعَوْلٌ<sup>96</sup>.

ثان: مزيد الرباعي، هو ما زيد على أصوله الأربعة حرف أو حرفان، وللمزيد بحرف بناء واحد، هو تَفَعَّلَ، وللمزيد بحرفين بناءان: اِفْعَلَّلَ، وَاِفْعَنْلَلَ<sup>97</sup>.

ولهذه الأبنية دلالات متنوعة كما ذكرها العلماء في كتبهم، وأما التي وردت منها- الأبنية ودلالاتها- في الديوان، فهي على النحو التالي:

#### المزيد بحرف واحد

=بناء (أَفْعَلَ) ويأتي مضارعه على " يُفْعِلُ"، ومن دلالاته<sup>98</sup> في الديوان، قوله:

وَفَرَاءَ عَزْفِيَّةٍ أَثَابِخَوَارِزُهَا = مُسَلِّسِلٌ ضَبِعْتُهُ بَيْنَهَا الْكُتُبُ<sup>99</sup>

الفعل (أثأى) على صيغة (أَفْعَلَ)، ودلالاتها هنا تفيد الإغناء عن (فَعَلَ)؛ أي ثأى بمعنى "فتق" قوله:

سَيِّلاً مِنَ الدَّعْصِ اُعْشَتْهُ مَعَارِفُهَا = نَكْبَاءٌ تَسْحَبُ أَعْلَاهُ فَيَنْسَحِبُ<sup>100</sup>

الفعل (أعشى) على صيغة (أَفْعَلَ)، وهي "للتعدية".

=بناء (فَعَلَ) ويأتي مضارعه على " يُفْعِلُ"، ومن دلالاته<sup>101</sup> في الديوان، قوله:

تلك الفتاة التي عُلِّقَتْهَا عَرَضًا = إِنْ الْكَرِيمَ وَذَا الْإِسْلَامَ يُخْتَلَبُ<sup>102</sup>

الفعل (علق) على صيغة (فَعَّلَ)، وإن كانت الصيغة للبناء للمجهول فلم يمنع ذلك من دلالاتها على "التعدية".

وقوله:

فَعَلَّسْتُ وَعَمَّوْدُ الصُّبْحِ مُنْصَدِعٌ = عنها وسائرُه بالليل مُحتَجِبٌ<sup>103</sup>

الفعل (غَلَّسَ) على صيغة (فَعَّلَ)، وهي تدل على "الصيرورة" أو الدخول في الشيء، وهي بمعنى الإتيان في آخر الليل.

=بناء (فاعِلَ) ويأتي مضارعه على "يُفَاعِلُ"، ومن دلالاته<sup>104</sup> في الديوان، قوله:

إِنْ جَاوَرْتُنِي لَمْ يَأْخُذَنَّ شِمْتَهَا = وَإِنْ وَشَيْنَ بِهَا لَمْ تَدْرِمَا الْغَضَبَ<sup>105</sup>

الفعل (جاوَرَ) على صيغة (فاعِلَ)، وهي تدل على "المشاركة".

وقوله:

تَنْصَبَّتْ حَوْلَهُ يَوْمًا تِرَاقِبُهُ = صُحْرٌ سَمَاحِيحٌ فِي أَحْشَائِهَا قَبَبٌ<sup>106</sup>

الفعل (تُرَاقِبَ) على صيغة المضارع، وماضيه: رَاقَبَ على صيغة (فاعِلَ)، وهي تدل على الإغناء عن (فَعَّلَ).

المزید بحرفين

1- بناء (اِفْتَعَلَ) أي بزيادة الألف والتاء، والمضارع منه يأتي على "يَفْتَعِلُ" ومن دلالات هذا البناء<sup>107</sup> في الديوان، قوله:

تَزْدَادُ لِلْعَيْنِ إِهْجَا إِذَا سَفَرَتْ = وَتَخْرُجُ الْعَيْنُ فِيهَا حِينَ تَنْتَقِبُ<sup>108</sup>

الفعل (تزداد) على صيغة المضارع، ماضيه: إزْدَادَ على صيغة (اِفْتَعَلَ)، وهي تدل على "المبالغة"، والفعل (تنقلب)، على صيغة المضارع، ماضيه: إنْتَقَبَ على صيغة (اِفْتَعَلَ)، وهي تدل على "الاتخاذ"

2-بناء (اِنْفَعَلَ) بزيادة الألف والنون، والمضارع منه على "يَنْفَعِلُ"، ومن دلالاته<sup>109</sup> في الديوان، قوله:

ما بال عينك منها الماء ينسكب = كأنه من كَلَى مَفْرِيَّةٍ سَرِب<sup>110</sup>

الفعل (ينسكب) على صيغة المضارع، ماضيه: اِنْسَكَبَ على صيغة (اِنْفَعَلَ)، وهي هنا تدل على معنى الفعل المجرد.  
وقوله:

سيلاً من الدَّعْصِ اَغْشَتْهُ معارفها = نكباءُ تَسْحَبُ أعلاه فَيَنْسَحِبُ<sup>111</sup>

الفعل (ينسحب) على صيغة المضارع، ماضيه: اِنْسَحَبَ على صيغة (اِنْفَعَلَ)، وهي هنا للدلالة على "المطاوعة"

3-بناء (تَفَعَّلَ) بزيادة التاء المفتوحة وتضعيف عين الفعل، ويأتي المضارع منه على "يَتَفَعَّلُ"، ومن دلالاته<sup>112</sup> في الديوان، قوله:

إذا أخولدّة الدنيا تَبَطَّطَّها = والبيت فوقهما بالليل مُحْتَجِب<sup>113</sup>

الفعل (تَبَطَّنَ) على صيغة (تَفَعَّلَ)، وهي هنا للدلالة على الصيرورة أو الاتخاذ؛ أي جعلها بطانة.

وقوله:

كأنه مُعَوْلٌ يشكو بلابله = إذا تَنَكَّبَ عن أجوازها نكب

الفعل (تَنَكَّبَ) على صيغة (تَفَاعَلَ)، وهي تدل على "المبالغة".

4-بناء (تَفَاعَلَ) بزيادة التاء والألف، ويجيء مضارعه على "يَتَفَاعَلُ"، ومن دلالاته<sup>114</sup> في

الديوان، قوله:

والقُرْطُ فِي حُرَّةِ الدِّفْرِى مَعْلَقَةٌ = تَبَاعَدَ الحبل منها فهو يضطرب<sup>115</sup>

الفعل (تباعدا) على صيغة (تَفَاعَلَ)، وهي هنا للدلالة على الإغناء عن (فَعَلَ).

وقوله:

يَسْتَلُّهَا جَدْوَلٌ كَالسِّيفِ مُنْصَلِتٌ = بين الأشياء تَسَامَى حَوْلَهُ العُشْبُ<sup>116</sup>

الفعل (تسامى)، على صيغة (تَفَاعَلَ)، وهي تدل هنا على "المشاركة".

5-بناء (أَفْعَلَ) بزيادة الألف وتضعيف لام الفعل، ومضارعه "يَفْعَلُ"، ومن دلالاته<sup>117</sup> في

الديوان، قوله:

حتى إذا اصْفَرَ قَرْنُ الشَّمْسِ أَوْ كَرَبَتْ = أَمْسَى وقد جَدَّ فِي حَوْبَائِهِ القَرَبُ<sup>118</sup>

الفعل (اصْفَرَ) على صيغة (أَفْعَلَ)، وهي تدل على "اللون".

وقوله:

يَرْقُدُّ فِي ظِلِّ عَرَاصٍ وَيَطْرُدُهُ = حَفِيفٌ نَافِجَةٌ عُنُوتُهَا حَصْبُ<sup>119</sup>

الفعل (يَرْقُدُّ) على صيغة المضارع، ماضيه: إِرْقَدَ على صيغة (أَفْعَلَ)، وهي تدل على "المبالغة".

المزيد بثلاثة أحرف

1-بناء (اسْتَفْعَلَ) بزيادة الألف والسين والتاء، ومضارعه "يَسْتَفْعِلُ"، ومن دلالاته<sup>120</sup> في الديوان، قوله:

إِذَا اسْتَفْعَلْتُ عَلَيْهِ غَيْبَةً أَرَجْتُ = مرابضُ العين حتى يَأْرَجَ الخَشَبُ<sup>121</sup>

الفعل (اسْتَفْعَلَ) على صيغة (اسْتَفْعَلَ)، وهي هنا دالة على التحول في القوة، بمعنى شدة وقوع المطر حتى يسمع صوته.

وقوله:

أَغْرَّكُلُونِ المِلْحِ ضَاحِي تُرَابِهِ = إِذَا اسْتَوْقَدْتُ حِرَانَهُ وَسَبَّاسِيَهُ<sup>122</sup>

الفعل (استوقد) على صيغة (اسْتَفْعَلَ)، وهي هنا للدلالة على "الطلب".

2-بناء (أَفْعَوْعَلَ) بزيادة الألف والواو وتضعيف عين الفعل، ويأتي مضارعه على "يَفْعَوْعِلُ"، ومن دلالاته<sup>123</sup> في الديوان، قوله:

فَمَا أُبْنَ حَتَّى إِضْنَنْ أَنْقَاضَ شِقَّةٍ = حَرَايِجٍ وَاحِدَوْدَيْنَ تَحْتَ البَرَاذِعِ<sup>124</sup>

الفعل (أَحْدَوْدَبَ) على صيغة (أَفْعَوْعَلَ)، وهي تدل على "الصيرورة": أي صار أحدا

وقوله:

فَلَمَّا تَقَضَّتْ حَاجَةً مِنْ تَحْمُلٍ = وَأَظْهَرْنَ وَأَقْلَوُلَى عَلَى عُوْدِهِ الجَحْلُ<sup>125</sup>

الفعل (أَقْلَوُلَى) على صيغة (أَفْعَوْعَلَ)، وهي هنا تدل على "المطاوعة".



أبنية الفعل الرباعي المزيد ودلالاتها:

يزاد على أصل الفعل الرباعي (فَعَّلَ) حرف أو حرفان، فبذلك تكون أبنية الفعل الرباعي المزيد ثلاثة أبنية:

1-بناء (تَفَعَّلَ) بزيادة حرف واحد، وهو: والتاء، ومضارعه " يَتَفَعَّلُ"، ومن دلالات هذا البناء<sup>126</sup> في الديوان، قوله:

بِمِعْقُودَةٍ فِي نَسْعِ رَحْلِ تَقَلَّقْتُ = إِلَى الْمَاءِ حَتَّى انقَدَّ عَنْهَا طَحَالِبُهُ<sup>127</sup>

الفعل (تَقَلَّقَ) على صيغة (تَفَعَّلَ)، وهي هنا تدل على "الكثرة أو القوة في الشيء".  
وقوله:

تَدَهْدَى فَخَرَّتْ ثُلْمَةٌ مِنْ صَمِيمِهِ = فَلَزَّ بِأُخْرَى بِالْغِرَاءِ وَبِالشَّعْبِ<sup>128</sup>

الفعل (تَدَهْدَى) على صيغة (تَفَعَّلَ)، وهي هنا تدل على "المطاوعة" ل(فَعَّلَ).

2-بناء (أَفْعَلَّ) بزيادة حرفين اثنين: الألف وتضعيف اللام الأخيرة، ومضارعه "يَفْعَلُّ"، ومن دلالات البناء<sup>129</sup> في الديوان، قوله:

رَعَى مَوْقِعَ الوَسِيِّ حَيْثُ تَبَعَّتْ = عَزَالِي السَّوَاخِيَا زْتَعَنَّ وَأَضْبُهُ<sup>130</sup>

الفعل (ارْتَعَنَّ) على صيغة (أَفْعَلَّ)، وهي هنا تدل على "المطاوعة".

وقوله:

إِلَى كُلِّ دِيَارٍ تَعَرَّفَنَ شَخْصَهُ = مِنْ الْفَقْرِ حَتَّى تَفْشَعِرَ ذَوَائِبُهُ<sup>131</sup>

الفعل (تَقَشَّعِرَ) على صيغة المضارع، ماضيه: إِقْشَعَرَ على صيغة (أَفْعَلَّ)، وهي هنا تدل على "المبالغة"

3-بناء (أَفْعَلَّلَ) بزيادة حرفين اثنين: الألف والنون، المضارع منه على "يَفْعَلِّلُ"، ومن دلالات البناء<sup>132</sup> في الديوان، قوله:

سَيَبْقَى لَكُمْ إِلَّا تَزَالَ قَصِيدَةٌ = إِذَا اسْحَنْقَرَتْ أُخْرَى قَضِيبٌ أَرَوْضُهَا<sup>133</sup>

الفعل (اسْحَنْقَرَ) على صيغة (أَفْعَلَّلَ)، وهي هنا تدل على "المبالغة".

ومن ذلك قوله:

ترامى القَيَافِي بينها قفرائها = إِذَا اسْحَنْكَكَتْ مِنْ عُرْضِ لَيْلٍ جِلاؤها<sup>134</sup>

الفعل (اسْحَنْكَكَتْ) على صيغة (أَفْعَلَّلَ)، وهي أيضا تدل على "الشدة والمبالغة".

#### الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدد من نتائج، منها:

1- الزمن في اللغة، مفهوم نحويّ، وله لفظ ذو مظهر صرفي؛ إذ يدل الفعل على زمنه بصيغته الصرفية، ولا يفهم المعنى الزمني الدقيق إلا من خلال سياق التركيب.

2- الزمن في الفعل العربي وظيفة صرفية، أي في حالته الإفرادية -الماضي، الحاضر، المستقبل- خارج السياق. أما الزمن في النحوفيدل عليه السياق من خلال الصيغ المفردة والمركبة مع ما يصاحبها من ضمائر وقرائن لفظية وحالية.

3- حيثية البناء التركيبي والصوتي للفعل العربي تجرّدا وزيادة ودلالاته في ديوان ذي الرمة. هوامش:

<sup>1</sup> يعني كتاب سيوييه

<sup>2</sup> الكتاب: سيوييه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ج1،

ص12

<sup>3</sup> الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط3: 1979م، ص52-53

<sup>4</sup> اللمع في العربية، ابن جني، ص7

<sup>5</sup> اللغة العربية معناها ومبناها، ص242

<sup>6</sup> في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ط2: 1986م، ص120

<sup>7</sup> اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية: الدكتور محمد عبدالرحمن الريحاني، دار قباء للطباعة

والنشر والتوزيع بالقاهرة، ص12-13

<sup>8</sup> الزمن واللغة، الدكتور مالك المطلي، الهيئة المصرية العامة، 1986م، ص9

<sup>9</sup> المرجع نفسه، ص9

<sup>10</sup> ينظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، ص19

<sup>11</sup> ينظر: الزمن واللغة، ص83

<sup>12</sup> الزمن واللغة، ص84

<sup>13</sup> الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3: 1983م، ص23

<sup>14</sup> المصدر نفسه، ص24

<sup>15</sup> الزمن واللغة ص85

<sup>16</sup> الزمن واللغة، ص85

<sup>17</sup> ينظر: من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6: 1976م، ص168-169

<sup>18</sup> المرجع نفسه، ص172

<sup>19</sup> الزمن واللغة، ص86

<sup>20</sup> نقلا: من المرجع نفسه، ص87

<sup>21</sup> ينظر: المرجع السابق، ص88

<sup>22</sup> في النحو العربي نقد وتوجيه، ص146

<sup>23</sup> المرجع نفسه، ص146-147

<sup>24</sup> ابن قيم الجوزية-جهوده في درس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، دارالجامعات المصرية، ص111

112

<sup>25</sup> ينظر: الزمن واللغة، ص88-89

<sup>26</sup> المرجع نفسه، ص90-91

- <sup>27</sup> ينظر: الزمن واللغة، ص 91-94
- <sup>28</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص 94-96
- <sup>29</sup> الزمن واللغة، ص 97-98
- <sup>30</sup> ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 105
- <sup>31</sup> علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات: عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001م، ص 489
- <sup>32</sup> المرجع نفسه، ص 471
- <sup>33</sup> اللغة: فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 136-137
- <sup>34</sup> الفعل زمنه وأبنيته، ص 23
- <sup>35</sup> المرجع نفسه، ص 24
- <sup>36</sup> اللغة العربية معناها ومبناها، ص 240
- <sup>37</sup> المصدر السابق، ص 241
- <sup>38</sup> ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص 24-25
- <sup>39</sup> الزمن واللغة، ص 25
- <sup>40</sup> علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، ص 471
- <sup>41</sup> الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، ص 86
- <sup>42</sup> حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد علي الصبان، مطبعة عيسى البابلي، القاهرة، ج 1، ص 59
- <sup>43</sup> الفعل زمانه وأبنيته، ص 53
- <sup>44</sup> ينظر: الأصول في النحو: أبو بكر السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1996م، ج 1، ص 39
- <sup>45</sup> ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص 23-24
- <sup>46</sup> ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص 28-32
- <sup>47</sup> دلالة الزمن في العربية\دراسة النسق الزمني للأفعال، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، ط 1: 2006م، ص 57
- <sup>48</sup> ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص 32-34
- <sup>49</sup> ينظر: دلالة الزمن في العربية\دراسة النسق الزمني للأفعال، ص 57
- <sup>50</sup> التوطئة: أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، 1973م، ص 132
- <sup>51</sup> ينظر: همع الهوامع، ج 1، 30، دار الكتب العلمية بيروت.
- <sup>52</sup> النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط 1، ج 1، ص 65

- <sup>53</sup> من أسرار اللغة، ص175
- <sup>54</sup> ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص251
- <sup>55</sup> ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص120
- <sup>56</sup> ينظر: الكتاب، ص45
- <sup>57</sup> اللمع في العربية، ص11
- <sup>58</sup> ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص101
- <sup>59</sup> أسرار العربية، الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1: 1997م، ص85
- <sup>60</sup> الكتاب، ص46
- <sup>61</sup> ينظر: المصدر نفسه، ص51
- <sup>63</sup> ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية بيروت، ط1: 2001م، ج7، ص89
- <sup>64</sup> شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، ط2: 1996م، ج4، ص182-181
- <sup>65</sup> لمن أراد معرفة ذلك، النظر في شرح الرضي على الكافية، ج4، ص188 وما بعدها، وبعض الكتب النحوية الأخرى
- <sup>66</sup> ينظر: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص235-237
- <sup>67</sup> ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص61، والمغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة، ط2: 1999م، ص112، ودروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، 1995م، ص54
- <sup>68</sup> ينظر: المنصف، ابن جني، ج1، ص18، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: د. عبد الإله نهبان، دار الفكر بدمشق، ط1: 1995م، ج2، ص214، وشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش. ت: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1: 1973م، ص30
- <sup>69</sup> الكتاب: سيبويه، ج4، ص229-230
- <sup>70</sup> ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص103
- <sup>71</sup> ينظر: متن المنصف، ج1، ص17
- <sup>72</sup> ينظر: شرح المصدر نفسه، ج1، ص20
- <sup>73</sup> ينظر: الكتاب، ج4، ص104
- <sup>74</sup> شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص70
- <sup>75</sup> ينظر: شرح المفصل للزمخشري: لابن يعيش، ج4، ص434-435، وشرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص444-440 وشرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص70، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، مكتبة الخانجي

بالقاهرة ج 1، ص 167-168، وهمع الهوامع، ج 3، ص 264، ودروس التصريف لمحي الدين عبد الحميد، ص 62-63.. ومن هذه الدلالات: الجمع، التفريق، المنع، الإعطاء، الامتناع، الإيذاء، الستر، التجريد، التصويت، الإصلاح، الغلبة، الدفع، التحول، التحويل، السير، الاستقرار، الرمي...  
76 حيث أنكر الدكتور هاشم طه شلاش كثيرا من هذه الدلالات في كتابه (أوزان الفعل ومعانيها) بقوله: "والحقيقة أن هذه المعاني تمثل معاني الألفاظ أنفسها ولا تمثل معاني الوزن؛ لأن في معنى الوزن زيادة لم تكن موجودة في اللفظة نفسها".

- 77 ديوان الشاعر، القصيدة 1، حرف الروي: الباء، البيت 4، ص 59  
78 القافية نفسها، البيت 81، ص 70  
79 القافية نفسها، البيت 23، ص 62  
80 القافية نفسها، البيت 78، ص 70  
81 القصيدة 8، قافية الهاء، البيت 15، ص 103  
82 القافية نفسها، البيت 101، ص 73  
83 القصيدة 6، قافية الباء، البيت 5، ص 92  
84 القصيدة 7، قافية الباء، البيت 12، ص 95  
85 القصيدة 10، قافية الحاء، البيت 62، ص 119  
86 القصيدة 14، قافية الدال، البيت 83، ص 138  
87 ينظر: الكتاب، سيويه، ج 4، ص 38-39  
88 ينظر: شرح المفصل للزمخشري: لابن يعيش، ج 4، ص 354-436، وشرح التسهيل لابن مالك، ج 3، ص 439-440، وشرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 72-73، وهمع الهوامع للسيوطي، ج 3، ص 264، ودروس التصريف لمحي الدين عبد الحميد، ص 57-62... ومن هذه الدلالات: العلة، الحزن، الفرح، الجمال، القبح، الألوان، الجلى، الرفعة، الضعة، السكون، الحركة.  
89 القصيدة 23، قافية الهاء، البيت 28، ص 177  
90 ينظر: المقتضب، القاهرة، 1994م، ج 1، ص 209  
91 ينظر: شرح التسهيل، ج 3، ص 435  
92 القصيدة 23، قافية الهاء، البيت 25، ص 177  
93 القصيدة 24، قافية الراء، البيت 32، ص 184  
94 ينظر: الكتاب، ج 4، ص 299، والمقتضب ج 2، ص 105  
95 ينظر: شرح التسهيل، ج 3، ص 448-449، ودروس التصريف لمحي الدين عبد الحميد، ص 65-70  
96 القصيدة 14، قافية الدال، البيت 47، ص 136

<sup>97</sup> ينظر: المقتضب، ج1، ص210-217، وشرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص83-113، وغيرها من

الكتب الصرفية

<sup>99</sup> ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص113، وشذا العرف في فن الصرف ص75

<sup>100</sup> ينظر: شرح التسهيل ج3، ص449-450، وشرح شافية ابن الحاجب ج1، ص86-92، وارتشاف

الضرب ج1، ص172-173... ومن هذه الدلالات: التعدية، الصيرورة، الإغناء عن الثلاثي، الإعانة،

الكثرة، السلب، الدلالة على الزمان والمكان اللذين هما أصل الفعل، التعريض، الدعاء، المبالغة، الاستحقاق.

<sup>101</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 2، ص59

<sup>102</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 5، ص59

<sup>103</sup> ينظر: شرح التسهيل ج3، ص451-452، وشرح شافية ابن الحاجب ج1، ص92-96، شرح

الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص70-73، ... ومن دلالات هذا البناء: التعدية، التكتير، الصيرورة،

السلب، النسبة، التوجه، الدلالة على الأحيان (الوقت)، اختصار الحكاية، الطلب، الدعاء، الإغناء عن

(فعل) وغيرها.

<sup>104</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 22، ص62

<sup>105</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 54، ص66

<sup>106</sup> ينظر: شرح التسهيل ج3، ص453-455، وشرح شافية ابن الحاجب ج1، ص96-99، وارتشاف

الضرب ج1، ص174... ومن دلالاته: المشاركة، التكتير، الإتيان بالفعل من واحد، الدلالة على (فعل)،

الإغناء عن المجرد، الموالاتة، بمعنى (أفعل)، جعل الشيء ذا أصله، وغيرها.

<sup>107</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 24، ص62

<sup>108</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 46، ص65

<sup>109</sup> ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص80-81، وشرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص108-110،

وارتشاف الضرب، ج1، ص175.. ومن دلالاته: الاتخاذ، المبالغة، المطاوعة، الصيرورة، الطلب، المشاركة،

الإظهار، التخيير، وبمعنى (تفاعل)، ومعنى (تفعل).

<sup>110</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 18، ص61

<sup>111</sup> ينظر: ارتشاف الضرب ج1، ص175-176، وتصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، ص118..

ومن دلالاته: الدلالة على المطاوعة، الدلالة على معنى الفعل المجرد، الإغناء عنه.

<sup>112</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 1، ص59

<sup>113</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 5، ص59

<sup>114</sup> ينظر: الأصول في النحو ج3، ص122-123، وشرح التسهيل ج3، ص452-453، وشرح شافية ابن

الحاجب ج1، ص104-107.. ومن دلالاته: الدلالة على التكلف، التدرج، الكثرة، المطاوعة، الاتخاذ،

الصيرورة، الطلب، المبالغة، الشكاية، الانتساب، التشبّه.

<sup>115</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 16، ص 61

<sup>116</sup> ينظر: شرح التسهيل ج3، ص454-455، وشرح شافية ابن الحاجب ج1، ص99-104، وارتشاف الضرب د1، ص172.. من دلالاته: المطاوعة، المشاركة، التكلف، الطلب، التكرار، الصيرورة، التدجّ، الإغناء عن (فعل).

<sup>117</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 21، ص 61

<sup>118</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 56، ص 67

<sup>119</sup> ينظر: شرح التسهيل ج3، ص459-460، وهمع الهوامع ج3، ص269.. ومنها: المبالغة، الدلالة على العيوب، المطاوعة، الدخول في الصفة.

<sup>120</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 47، ص 65

<sup>121</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 120، ص 76

<sup>122</sup> ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ج1، ص110-111، وارتشاف الضرب ج1، ص179-180.. من دلالاته: الطلب، التحول في القوة، الاتخاذ، حكاية الجمل، معنى (فعل) والإغناء عنه، الاعتقاد وغيرها.

<sup>123</sup> القصيدة 1، قافية الباء، البيت 77، ص 70

<sup>124</sup> القصيدة 5، قافية الهاء، البيت 43، ص 88

<sup>125</sup> ينظر: شرح التسهيل ج3، ص459-461، وهمع الهوامع ج3، ص270، منها: المبالغة، الصيرورة، مطاوعة (فعل)...

<sup>126</sup> القصيدة 48، قافية العين، البيت 56، ص 325

<sup>127</sup> القصيدة 60، قافية اللام، البيت 15، ص 389

<sup>128</sup> ينظر: الاشتقاق لفؤاد طرزي، ص229-230، من دلالاته: المطاوعة ل(فعل)، التكثر، بمعنى فعلل..

<sup>129</sup> القصيدة 5، قافية الهاء، البيت 60، ص 90

<sup>130</sup> القصيدة 6، قافية الباء، البيت 12، ص 93

<sup>131</sup> ينظر: الاشتقاق لفؤاد طرزي، ص230، والتطبيق الصرفي، ص42، من دلالاته: المبالغة، المطاوعة، التحول في الصفة.

<sup>132</sup> القصيدة 5، قافية الهاء، البيت 39، ص 87

<sup>133</sup> القصيدة 5، قافية الهاء، البيت 43، ص 88

<sup>134</sup> ينظر: شرح التسهيل ج3، ص459-461، وهمع الهوامع ج3، ص270، منها: المبالغة، الصيرورة، مطاوعة (فعل)...

<sup>135</sup> القصيدة 48، قافية العين، البيت 56، ص 325



136 القصيدة 60، قافية اللام، البيت 15، ص 389

137 ينظر: الاشتقاق لفؤاد طرزي، ص 229-230، من دلالاته: المطاوعة ل(فعلل)، التكثر، بمعنى فعلل..

138 القصيدة 5، قافية الهاء، البيت 60، ص 90

139 القصيدة 6، قافية الباء، البيت 12، ص 93

140 ينظر: الاشتقاق لفؤاد طرزي، ص 230، والتطبيق الصرفي، ص 42، من دلالاته: المبالغة، المطاوعة،

التحوّل في الصفة.

141 القصيدة 5، قافية الهاء، البيت 39، ص 87